مجلس النواب يستمع إلى بيان الرقابة والمحاسبة عن الحسابات الختامية لموازنات 2006م

أداء القيادة السياسية متقدم على أداء الحكومة

موازنة 2006م حققت فائضاً واستقراراً نسبياً في أسعار الصرف ونمواً في الاحتياطي النقدي لكنها تراجعت عن المعدل المستهدف

صنعاء/ سبأ:

استمع مجلس النواب في جلسته المنعقدة صباح أمس برئاسة الدكتور عبدالوهاب محمود عبدالحميد نائب رئيس المجلس إلى بيان الرقابة السنوي عن الحسابات الختامية لنتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة بشقيها المركزي والمحلي والموازنات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة وموازنات الوحدات الاقتصادية للقطاعين العام والمختلط للعام المالي 2006م والذي عرضه على المجلس الدكتور عبدالله السنفي رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عبر في مستهله عن جزيل الشكر والتقدير لمجلس النواب على دعوته لحضور هذه الجلسة وإلقاء هذا البيان وذلك التزاما بالمادة (91) من الدستور واستجابة للمادة (176) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب.

وأشار الأخ رئيس الجهاز في تقريره إلى متابعة الجهاز بكل إصرار ومطالبة المجلس بالاطلاع على تقارير الجهاز بشأن الحسابات الختامية ، منوها إلى أن هذا الطلب يعبر عن ثقة يعتز بها الجهاز وان ذلك يرتب على الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة مسؤوليات إضافية ليكون قادرا على تلبية متطلبات المساءلة البرلمانية، مؤكدا حرص الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة على تلبية ذلك بصورة دائمة.

وعبر الدكتور السنفي عن شكر وامتنان جهاز الرقابة لما يصدر عن مجلس النواب من توصيات بشأن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة تؤكد على أهمية دوره الرقابي وتدعيم استقلاليته.

وتطرق رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وبإيجاز إلى جملة من المؤشرات والنقاط الأساسية المرتبطة بتقريره ومنها أن المتطلبات الموضوعية تقضي في البداية التنويه إلى أن جملة من المؤشرات الاقتصادية الايجابية الخاصة بعام 2006م سواء فيما يتعلق بالسياسات المالية والنقدية أو الاقتصادية وفي مقدمتها تحقيق نتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة لعام 2006م فائضا متجاوزا بذلك ظاهرة العجز التي شابت تنفيذ الموازنات العامة في الأعوام السابقة بالإضافة إلى تحقيق استقرار نسبي في أسعار الصرف ونمو الاحتياطي النقدي بالعملات الأجنبية ليصل إلى حوالي 7 مليارات دولار تكفي لتغطية الواردات لأكثر من أربعة عشر شهراً بالإضافة إلى التحسن الايجابي في أداء موازين التجارة الخارجية واستمرار التحسن في وضع المديونية الخارجية.

وأضاف بالرغم من استمرار تحقيق معدل نمو ايجابي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2006م بلغ حوالي 3.17 بالمائة إلا انه لم يتمكن من تحقيق المعدل المستهدف البالغ 4.9 بالمائة.

كما أن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي حقق نموا خلال نفس العام بلغ 4.7 بالمائة متراجعا عن المعدل المستهدف والبالغ 7.9 بالمائة صاحبه ارتفاع معدلات التضخم لترتفع معدلاته إلى 18 بالمائة متأثرا بذلك وبشكل أساسي بالسياسات المالية والنقدية بالإضافة إلى عوامل خارجية وداخلية أخرى .. لافتا إلى أن الإنفاق العام شهد نموا متحيزا للإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري مدعوما بما اقره الاعتماد الإضافي والذي لم يكن في أضيق الحدود وهو ما انعكس سلبا على الانضباط المالي للموازنة وكانت له آثار تضخمية.

وأشار رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة إلى انه بالرغم من النجاحات التي حققتها السياسات النقدية في الفترة السابقة والتي ترتكز على المحافظة على الاستقرار الاقتصادي من خلال أدوات متنوعة في مقدمتها أذون الخزانة إلا أن كلفة هذه الأداة انعكست بارتفاع أعباء خدمة الدين المحلي والذي أصبح احد مصادر الضغط على الموازنة، كما انعكست بصورة مباشرة على تدني الدور التنموي للجهاز المصرفي مفضلا التوجه نحو أذون الخزانة كوعاءً آمنا بدلا من أن يمارس دوره في إقراض القطاع الخاص وهو ما انعكس سلبا بطبيعة الحال إلى جانب عوامل مهمة أخرى على دور هذا القطاع في قيادة التنمية الاقتصادية في بلادنا.

كما أشار إلى أن دعم المشتقات النفطية ساهم بصورة أساسية في ارتفاع الإنفاق الجاري والذي أصبح يلتهم موارد الدولة من الإيرادات النفطية في ظل عدم قدرة المصالح الإيرادية على تنمية الموارد الضريبية بسبب الاختلالات المزمنة التي تعاني منها، لأفتاً إلى انه صاحب ذلك نمو ملحوظ في العرض النقدي بلغ (29 بالمائة) كانت له ايضاً اثاراً تضخمية مدعوماً بتضخم خارجي بسبب ارتفاع معدلات الاستيراد من الخارج وقد انعكست الإختلالات السابقة بطبيعة الحال على معدلات النمو الاقتصادي خاصة معدلات نمو القطاعات الاقتصادية الواعدة.

وقال رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في تقرير الجهاز المقدم إلى مجلس النواب إن تطلعات القيادة السياسية الحكيمة ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح وجهوده المخلصة والمتواصلة في الدفع بعجلة التنمية الشاملة وتشجيع وجذب الإستثمارات كانت ومازالت في موقع متقدم في حين كان الأداء الحكومي متراجعاً بخطوات وهو ما يستدعي أن ترتقي الجهود والإرادة ليس فقط لتكون على قدر التحديات التي يواجهها الاقتصاد وإنما لتكون قادرة على إحداث التنمية الشاملة التي تستهدفها الخطة الخمسية الثالثة لافتاً إلى أنها مسئولية مشتركة وبمشاركة الجميع.

وأشار إلى أن هناك رغبة صادقة يمكن أن تلمس ملامحها من الجانب الحكومي في اتجاه تصحيح المسار المالي وفي التعرف ليس فقط على الإختلالات التي تشوب الأداء الحكومي وإنما في الكشف عن الأخطاء والمخالفات وفي ذلك دليل صحة ومؤشر مهم يستجيب لمتطلبات الشفافية والمساءلة . وقدم رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عرضًا لأهم المؤشرات التي خلص إليها الجهاز في مجمل مراجعته وتحليله للحسابات الختامية . وأوضح الدكتور السنفي لنواب الشعب الإشكاليات القائمة فيما يتعلق بالمواعيد الزمنية لإعداد وتقديم الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، وأكد بصددها على عدد من الحقائق ومنها أن الدستور شأنه في ذلك شأن دساتير دول العالم قد أرسى عدداً من القواعد والمبادئ العامة المتعلقة بنظام المساءلة العامة في بلادنا ومن بينها أن الجانب الحكومي ملزم بإعداد وتقديم كشوفات حساب كاملة يوضح فيها كيف تم التصرف في الأموال والموارد التي فوض بإدارتها من قبل السلطة التشريعية وأن نطاق المساءلة البرلمانية ينصب بشكل أساسي على الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة والذي تقدمه الحكومة في أوقات محددة.

كما أن تقرير جهاز الرقابة عن الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة يعتبر احد أهم الآليات الداعمة لمنظومة المساءلة البرلمانية على أعمال الإدارة التنفيذية ومن ثم فإن متطلبات المساءلة هي المرجعية التي تحكم حسم أي خلاف في هذا الشأن . وأضاف السنفي من الناحية القانونية فقد تضمن القانون المالي جملة من الأحكام تحدد التزامات ومسئوليات الوحدات عن إعداد وتقديم حساباتها الختامية وتنظيم علاقاتها مع كل من وزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بشأن إعداد الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة والتزامها تجاه كل من مجلس الوزراء ومجلس النواب بشأن مواعيد تقديم ورفع الحساب الختامي للموازنة العامة دون تحديد التزاماتها تجاه الجهاز.. موضحاً أنه من الناحية العملية وإدراكاً من الجهاز لالتزاماته الدستورية وبالرغم من عدم التزام وزارة المالية بالأحكام الواردة في القانون رقم (39) لسنة 1992م فقد حرص الجهاز فور استلام الحسابات الختامية من الوزارة مطلع أكتوبر 2007م على تسخير كافة إمكانياته البشرية والمادية من اجل الوفاء بتلك الالتزامات وهو ما استطاع تحقيقه في وقت قياسي.. مشيراً إلى أن ذلك يعتبر إنجازاً يدرك أبعاده كل من يعمل في المجال المحاسبي والرقابي وعلى اثر ذلك أجرى المجلس نقاشاً عاماً ومن حيث المبدأ لما جاء في تقرير الجهاز. وعبر نواب الشعب عن تقديرهم للدور الرقابي الذي يضطلع به الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في إطار المهام المنوط به مشيدين بجهوده المبذولة في انجاز تقاريره وتقديمها إلى المجلس في المواعيد المناسبة وفي ضوء ذلك أقر المجلس إحالة تقرير الجهاز إلى لجانه الدائمة للمجلس لدراسته .

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه.. وسيواصل أعماله صباح اليوم الأربعاء.

حضر الجلسة وكيل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الدكتور منصور البطاني وعدد من الوكلاء المساعدين ومدراء العموم في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

مجلس الوزراء يوافق على مشروع الموازنة العامة للدولة لعام 2008م ويحيلها إلى البرلمان

عدم الموافقة على الاتفاق المبدئي الموقع مع شركة (باورد) الأمريكية لتزويد اليمن بالطاقة الكهربائية النووية

بطلان العقود الموقعة بالتكليف المباشر خلافا لشروط قانون المناقصات

صنعاء/ سبأ:

أحال مجلس الوزراء مشروع الموازنة العامة للدولة على المستويين المركزي والمحلي ومشاريع الموازنات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة والوحدات الاقتصادية للسنة المالية 2008م مع مشاريع قوانين ربطها إلى مجلس النواب لاستكمال الإجراءات الدستورية بشأنها.

وكان مجلس الوزراء قد وافق في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة الدكتور علي محمد مجور رئيس المجلس وبحضور فريق العمل الفني على مشروع الموازنة العامة ومشاريع بقية الموازنات ، كما استمع من الأخ وزير المالية إلى جملة من الإيضاحات المتعلقة بتلك الموازنات والتقديرات التي تم الاعتماد عليها في عملية إعدادها.

وقدر مشروع الموازنة العامة للدولة حجم الموازنة العامة للسنة المالية القادمة بمبلغ تريليون و524 مليار و 503 ملايين و 33الف ريال من المصادر المختلفة ، فيما قدرت الاستخدامات العامة للموازنة بمبلغ تريليون و829 ملياراً و585 مليون و376 ألف ريال موزعة على أبواب الموازنة العامة المختلفة، وعليه فان نسبة العجز الصافي في الموازنة العامة قدرت بـ 6.1 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وشدد المجلس على ضرورة ألا يتجاوز العجز الصافي عند التنفيذ الفعلي للموازنة العامة للعام المقبل ما حددته مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية والمالية.

وبلغ إجمالي تقديرات الإيرادات والنفقات في مشاريع موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة بمبلغ 260 مليارا و835 مليوناً و974 ألف ريال.

وقد فوض المجلس الأخ رئيس الوزراء ووزير المالية بإعداد البيان المالي لمشاريع الموازنات العامة للعام المالي 2008م بما يتناسب مع الاتجاهات العامة التي تضمنتها الموازنات، وبحيث يستوعب أكبر قدر من الإيضاحات لمجمل ما يمكن أن يثار من استفسارات حول الموازنات.

وثمن المجلس جهود الفريق الفني من وزارات المالية والتخطيط والتعاون الدولي والخدمة المدنية والتأمينات والبنك المركزي اليمني في إعداد مشاريع الموازنات العامة.. وكلف وزيري الشؤون القانونية وشئون مجلسي النواب والشورى بالتنسيق مع وزير المالية بمتابعة استكمال الإجراءات الدستورية لإصدارها مع مشاريع قوانين ربطها.

ووافق المجلس على مقترح الأخ نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية بشأن التزام جميع الجهات الخاضعة لأحكام قانون المناقصات رقم 23 لسنه 2007م بالإجراءات القانونية المحددة في القانون وبدرجة رئيسة إنهاء حالات تنفيذ أعمال المشتريات بالتكليف المباشر والالتزام بالمناقصات العامة المفتوحة لضمان عدالة المنافسة وشفافيتها طبقا للإجراءات المحددة قانونا بما ينسجم والأجندة الوطنية للإصلاحات المالية والإدارية والاقتصادية للحكومة فيما يتعلق بإصلاح نظام المناقصات في اليمن وتأكيد الكفاءة الاقتصادية في أعمال المناقصات والمزايدات.

واقر المجلس اعتبار أي عقد تم التوقيع عليه على اساس التكليف المباشر بالمخالفة للشروط القانونية المحددة في قانون المناقصات باطلا وذلك وفقا لأحكام هذا القانون.

وحدد المجلس مهام الجهات المعنية بتطبيق هذا القرار على مختلف المستويات التنفيذية والرقابية والاشرافية.

ووافق المجلس على مشروع قرار جمهوري بشأن فتح باب التطوع لخريجي الثانوية العامة للخدمة بالقوات المسلحة والأمن وبعض الوزارات الخدمية وذلك ابتداء من خريجي العام الحالي 2007م .. وتضمن مشروع القرار الشروط اللازم توفرها في طالب التطوع للخدمة العسكرية والمجالات التي سيتم توزيع المتطوعين عليها بما في ذلك وزارة التربية والتعليم والصحة العامة وغيرها من الجهات الحكومية التي تطلب رفدها ببعض المتطوعين الى جانب تحديد الامتيازات والحقوق التي يتمتع بها المتطوعين.

كما وافق المجلس على مشروع قرار جمهوري بإنشاء مصلحة الدفاع المدني وتحديد اختصاصاتها، وتهدف المصلحة الى مواجهة آثار الكوارث العامة والطبيعية ودرء الأخطار المحتملة والتخفيف من آثارها الى جانب القيام بعمليات الإطفاء والإنقاذ وإسعاف الحالات الناتجة عنها وتأمين وسائل السلامة والاتصال في الظروف العادية والاستثنائية بالتعاون والتنسيق مع اجهزة الدولة المختصة .. ووجه المجلس باستكمال الاجراءات القانونية لإصدار مشروعي القرارين.

وناقش المجلس تقرير الاخ نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية بشأن سير عملية الإعداد والتحضير لاستضافة خليجي 20 والتقرير المقدم من الاخ وزير الشباب والرياضة والمتضمن تقرير وزير الأشغال العامة والطرق ورئيس الاتحاد العام لكرة القدم وتقرير اللجنة الفنية حول تأهيل ملعب 22 مايو بمحافظة عدن وملعب الشهداء بمحافظة أبين من الناحية الإنشائية والتجهيزات اللازمة حسب مواصفات الفيفا.. وأقر المجلس على ضوء مناقشته لتلك التقارير إعادة تأهيل الملعبين من خلال استحداث منشآت جديدة والقيام بالترميمات الشاملة وكذا استكمال النواقص الفنية وتوفير التجهيزات الجديدة بما في ذلك رفع القدرة الاستيعابية للعب الشهداء الرياضي في أبين إلى عشرين ألف متفرج، ووجه المجلس وزراء الشباب والرياضة والأشغال العامة والطرق والمالية ومحافظي عدن وأبين بالتنسيق فيما بينهم لاستكمال إجراءات تنفيذ القرار.

وناقش مجلس الوزراء مشروع القرار المقدم من اللجنة الوزارية المكلفة بإعداد تقرير تقييمي حول نشاط الهيئة العامة للتنمية السياحية في ضوء مراجعة مشروع اللائحة التنظيمية لوزارة السياحة، ووافق على ما توصلت إليه اللجنة بشأن دمج الهيئة العامة للتنمية السياحية المنشأة بالقرار الجمهوري رقم 387 لسنة 2002م وتعديلاته ضمن تكوين وزارة السياحة تؤول بجميع حقوقها والتزاماتها القانونية إلى الوزارة بحيث ينشأ في إطار البناء الهيكلي التنظيمي لوزارة السياحة قطاع مختص بالتنمية السياحية.

وأكد القرار على نقل كافة الموظفين العاملين في الهيئة قبل الدمج بجميع حقوقهم والتزاماتهم إلى الوزارة بموجب القوانين النافذة.

وأرجعت اللجنة سبب الدمج إلى تطابق نشاط الهيئة وممارستها نفس الأنشطة المعنية بوزارة السياحة مما يعني تداخل وتكرار المهام والاختصاصات وهو ما يتعارض مع عملية الإصلاحات وترشيد الجهاز الإداري للدولة.

وناقش المجلس تقرير وزير الخدمة المدنية والتأمينات بشأن حالات الحضور والغياب عقب عطلة عيد الفطر المبارك المنصرم في وحدات السلطتين المركزية والمحلية، ووجه بتطبيق القواعد والأحكام المحددة بقرار مجلس الوزراء رقم20 لسنة 1999م على حالات الغياب الناشئة في الثلاثة الأيام التالية لعطلة العيد وتحديدا أيام السبت والأحد والاثنين والتي توافق 20 و21 و22 أكتوبر الجاري.

وأكد المجلس على الإخوة الوزراء تعزيز الضبط الإداري في وزاراتهم من خلال الإشراف المباشر والمتابعة الذاتية على خصم أقساط الغياب وتوريدها لحساب الحكومة العام لكافة حالات الغياب المحددة في تقرير الوزارة إلى جانب توجيه إنذارات كتابية للقيادات الادارية الغائبة في وزاراتهم والوحدات التابعة لها.

ووجه المجلس بتوجيه تنبيه إلى الوحدات الإدارية والمحافظات التي تتراوح نسبة حضور موظفيها مابين 70 ـ 80 بالمئة وإنذار إلى الوحدات التي تقل نسبة الحضور فيها عن 69 بالمئة إلى جانب توجيه إنذار إلى الوحدات والمكاتب التي وجدت مغلقة في أثناء التفتيش وتلك التي امتنعت عن تقديم البيانات.

وكلف المجلس الأخ وزير الخدمة المدنية والتأمينات بوضع آلية فنية متكاملة لضبط الدوام الرسمي حضوراً وتواجدا وانصرافا في كافة الوحدات الإدارية بصورة مستمرة وعلى مدار العام، بحيث يتم الرفع إلى المجلس بتقارير فنية عن مستوى الانضباط الوظيفي ، مشددا على جميع رؤساء الوحدات الإدارية في السلطتين المركزية والمحلية موافاة وزارة الخدمة المدنية ببيانات الانضباط الوظيفي وفقا للشروط والأوضاع التي تحددها الوزارة.

وناقش المجلس الاتفاق المبدئي الموقع من قبل وزارة الكهرباء والطاقة مع شركة باورد كوربوريشن الأمريكية بشأن دراسة تزويد اليمن بخمسة آلاف ميجاوات من الطاقة الكهربائية النووية.. واقر في ضوء ذلك عدم الموافقة على هذه الاتفاقية.

وفيما يتعلق بفعاليات الإخوة الوزراء على المستوى الخارجي اطلع المجلس على تقرير الأخ نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي حول نتائج زيارته إلى هولندا والمباحثات التي أجراها مع المسؤولين الهولنديين وذلك خلال الفترة من 24 ـ 27 أكتوبر الجاري وعلى تقرير الأخ وزير التربية والتعليم عن مشاركته في المؤتمر العام لليونسكو (الدورة 34) المنعقدة في العاصمة الفرنسية باريس.

تأهيل ملعبي (22) مايو بعدن و(الشهداء) في أبين استعداداً لخليجي 20 التي تستضيفها اليمن